

مشكلة المنهج في الدراسات الإسلامية: المفهوم - التصنيف - التوظيف.**The method issue in Islamic studies: Concept-Classification-Use.**د/ جميلة قارش¹

كلية العلوم الإسلامية - جامعة باتنة-1-

nora.k73@hotmail.fr

تاريخ الوصول: 2019/03/20 / القبول: 2019/08/01 / النشر على الخط: 2019/09/15

Received: 20/03/2019 / Accepted: 01/08/2019 / Published online : 15/09/2019

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص مشكلة المنهج في الدراسات الإسلامية، سواء على مستوى المفهوم، من خلال إبراز اختلاف العلماء والباحثين في المفهوم الاصطلاحي للمنهج، أو تبين هذا المفهوم بين النظرة الغربية والنظرة الإسلامية، أو على مستوى التصنيف الذي شهد أيضا اختلافا واضحا بين العلماء في تصنيفات المناهج والمعايير المعتمدة في ذلك، خاصة في ظل التخبط بين استنساخ النماذج الغربية والبحث عن التأصيل، أو على مستوى التوظيف الذي تبرز فيه المشكلة من ثلاثة جوانب، أما الأول فمن حيث عدم الملاءمة والتوافق بين المنهج والظاهرة أو الموضوع المدروس، والثاني من حيث عدم التمييز بين المنهج الرئيس المعتمد والمناهج المساعدة، والثالث من حيث الثبات على المناهج القديمة وعدم توظيف المناهج المعاصرة في مجال الدراسات الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: مشكلة المنهج؛ المنهجية الإسلامية؛ التصنيف؛ التوظيف.**Abstract**

The current investigation aims at embodying the issue of the method in Islamic studies either at the concept level, by highlighting the dissimilarity of scholars and researchers in the conventional concept of the method, or the contrast of this concept between western and Islamic view or at the classification level, which did see a clear variance between scholars in the classifications of the method and the standards adopted in it, especially in the confusion between cloning western models and the search for rooting. However, in use, the problem emerges from three aspects: The first aspect is the lack of both relevance and compatibility between the method and the phenomenon or subject matter. The second aspect is the non-discrimination between the approved main approach

¹ - المؤلف المرسل: جميلة قارش، الإيميل: nora.k73@hotmail.fr

and the adjunct approaches. Whereas the third aspect is the constancy over the old methods and non-use of contemporary methods in the field of Islamic studies.

Keywords: Method issue; Islamic methodology; Classification; use.

مقدمة :

إذا كانت مشكلة المنهج وتصنيفاته وتطبيقاته قد ارتبطت بمجال الدراسات الإنسانية عموماً منذ تأسست العلوم الإنسانية، وأصبح لها كيان يختلف عن مجال العلوم الطبيعية والتجريبية، فإن المشكلة تبرز أكثر في مجال الدراسات الإسلامية بسبب خصوصيتها وطبيعة النسق المعرفي الذي تنتمي إليه، وقد لمسنا كباحثين هذه المشكلة في واقع الدراسات الإسلامية ؛ لأنه لا خلاف بين العلماء في أن سلامة المنهج ضرورة لبلوغ الأهداف والغايات المنشودة، وأن أي مشكلة في المنهج هي مشكلة في صميم العلم ذاته؛ باعتبار العلم منهجاً قبل أن يكون موضوعاً ومضموناً.

ولأن الخلل والمشكلة في عصرنا مرتبطة بالمنهج، فقد عُقدت لأجلها عديد الندوات والملتقيات العلمية، واهتمت بها كتابات الباحثين والعلماء في مختلف المؤلفات والمقالات، ومع ذلك لا زالت المشكلة قائمة خاصة في ظل التخبط المنهجي الذي يقع فيه الكثير من الباحثين ، سواء على مستوى المفهوم لمصطلح المنهج نفسه، أو على مستوى التباين في تصنيفاته ومعايير ذلك، أو على مستوى التوظيف والاستعمال، مما ساهم في قعودنا كأمة إسلامية عن اللحاق بركب الأمم الأخرى، إذ أصبحنا مستنسخين ومستسلمين أمام نتاج غيرنا في مجال المناهج.

وبناء على ما سبق جاءت هذه الدراسة لمعالجة إشكالية رئيسة هي: ما حقيقة مشكلة المنهج في الدراسات الإسلامية وهل هي مرتبطة بالمفهوم؟ أو التصنيف؟ أو التوظيف؟

وفي إطار معالجة الإشكالية الرئيسية كان لا بد من الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما الأهمية التي يكتسبها المنهج في مجال الدراسات الإسلامية؟

- كيف يمكننا تشخيص مشكلة المنهج على مستوى المفهوم؟

- كيف هي صورة المشكلة على مستوى التصنيف ومعايره؟

- ما هي أوجه وجوانب المشكلة على مستوى التوظيف والاستعمال؟

وتبرز أهمية الدراسة من أهمية مسألة المنهج في حياة الفرد المسلم عموماً، وأهميته في المجال العلمي والمعرفي خصوصاً، باعتبار أن تقدم البحث العلمي رهين بالمنهج الصحيح ذلك أن غياب المنهج أو قصوره أو اختلاله معناه فقدان الحقائق العلمية والتقدم المعرفي واختلالهما أيضاً، ولعل أصعب الأزمات وأعقدها مما تعيشه الأمة الإسلامية في عصرنا خاصة على الصعيد العلمي سببه غياب المنهج الصحيح وانتشار العشوائية والتلقائية في إنجاز الأبحاث والدراسات، مما يجعلها تتأخر عن الركب، ولأجل إقلاعها الحضاري لا بد لها من معالجة مشكلة المنهج باعتباره الطريق الموصل للحقائق العلمية.

ولذلك جاءت هذه الدراسة تهدف إلى كشف جوانب ومستويات مشكلة المنهج في الدراسات الإسلامية وذلك على صعيد المفهوم، والتصنيف، والتوظيف لأجل تشخيصها وإبرازها لعل جهود المخلصين تتضافر في تقديم العلاج والحل المؤسس لهذه المشكلة على كافة المستويات، ولو على مر السنوات .

أما عن منهجية الدراسة؛ فافتضى عنوان الدراسة وطبيعة الموضوع الاعتماد على المنهج الوصفي مع الاستعانة بالقواعد المنهجية التالية:

* التحليل: وذلك عند تفكيك وتحليل المفاهيم والتعريفات مع محاولة النقد أحيانا.

* الاستقراء: عند تتبع المستويات والجوانب التي تمثل مشكلة المنهج في الدراسات الإسلامية.

* المقارنة: وذلك في بعض المواضع عند المقارنة بين النظرة الإسلامية والنظرة الغربية لمسألة المنهج سواء في المفهوم أو التصنيف أو التوظيف.

واقترضت المنهجية العلمية تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور أساسية:

الأول: يتناول أهمية المنهج في مجال الدراسات الإسلامية.

الثاني: يبرز مشكلة المنهج في الدراسات الإسلامية على مستوى المفهوم.

الثالث: يبرز مشكلة المنهج في الدراسات الإسلامية على مستوى التصنيف.

الرابع: يبرز مشكلة المنهج في الدراسات الإسلامية على مستوى التوظيف.

أولاً: أهمية المنهج في الدراسات الإسلامية:

تعود أهمية المنهج في الدراسات الإسلامية إلى كونه الطريق الصحيح للوصول إلى الحقائق العلمية والشرعية، ذلك أن موضوع المنهج موضوع معقد في طبيعته، نظراً لتعدد أبعاده، وتعدد زوايا النظر إليه، واختلاف الرؤى والمنظورات عند التعامل معه، ولكونه الموضوع الأساسي في بنية أي نسق معرفي، والمقدمة الضرورية لتأسيس أي علم من العلوم، وهو من الشروط اللازمة لسلامة التفكير ودقة البحث وإصابة النتائج والخلاصات.⁽²⁾

وعليه لما أدرك علماؤنا السلف أهمية المنهج ودوره في البناء العلمي الصحيح أخضعوا له كل أعمالهم واجتهاداتهم، وكانت هذه العناية منهم بالمنهج تعود أساساً إلى كون مناهج البحث وطرق المعرفة هي مفاتيح العلوم، فسلامة الأفكار المستخرجة تتوقف على سلامة المناهج وصحة الطرق والمسالك، ولهذا كان المنهج وطريقة تحصيل المعرفة أول ما يجب تحريره وإتقانه ممن رام البحث والنظر في علم من العلوم⁽³⁾، يقول "عبد الرحمن بدوي": "إن تقدم البحث رهين بالمنهج يدور معه وجوداً وعدمًا، دقة وتحللًا، خصباً وعقماً، صدقاً وبطلاناً، ومن هنا كان الاهتمام البالغ بتقنين مناهج البحث العلمي من أيام أرسطو إلى يومنا هذا، ويمكن أن نفسر تطورات العلم والمعرفة العلمية بأدوارها المتفاوتة عن طريق بيان دور المنهج العلمي في تحصيلها، فما انتكس العلم إلا بسبب النقص في تطبيق المناهج العلمية أو في تحديدها، وما نما وازداد أصالة إلا بالدقة في تحديد المناهج وتقرير مبادئها القويمة".⁽⁴⁾

(2) مجموعة من الباحثين، قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1417هـ، 1996م، ص7.

(3) عبد الكريم عكيوي، نظرية الاعتبار في العلوم الإسلامية، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، 1429هـ، 2008م، ص9.

(4) عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977م، ص237.

وعلاقة المنهج بالعلم علاقة وثيقة؛ لأن العلم لا يكون علماً إلا بالمنهج الذي يستخدمه، مما حدا بكثير من العلماء إلى جعل العلم منهجاً قبل كونه موضوعاً، ذلك أن المنهج للعلم كالأساس للبناء⁽⁵⁾، ومنه أصبحت أهمية المنهج من الحقائق التي هي في حاجة إلى التأكيد الدائم والتنبيه المستمر، باعتبار أن غيابه هو ما يقف وراء الفوضى الفكرية التي تسود حياة المسلمين اليوم، والتي تشكل بحق أزمة في المنهج تستدعي الحاجة الماسة إلى الكتابات المكثفة فيه.⁽⁶⁾

فقضية المنهج إذا اختلت ستعطي لا محالة معرفة شوهاء، لذلك لابد من التأكيد على أهميتها اهتماماً بالقرآن الكريم والسنة الشريفة، وتأثراً بحرص سلفنا الصالح الذي شدد الحضارة من خلال التزامه بالمنهج الصحيح، خاصة وأن التزامه تلقياً وأداءً يطوي الكثير من المراحل ويطل أعمار الأفراد والأمة، بما يجدونه من سعة في الزمن والجهد، وبما يتجنبونه من رهق ومشقة.⁽⁷⁾ ولأن قضية المنهج قضية مهمة جداً، لا سيما في النواحي العلمية، وخاصة منها الدراسات الإسلامية؛ فإن أهميته تتلخص في جملة من المزايا أهمها⁽⁸⁾:

1- ضمان مسيرة علمية صحيحة على ضوء ركائز قويمه، لأن المنهج طريق يتميز بالوضوح والبيان ويوصل إلى الأهداف والمنافع المقصودة.

2- اختصار الطريق للوصول إلى الغاية المنشودة والهدف المرسوم.

3- ضمان من التعثر والعقبات التي تحول دون الوصول إلى المقصود.

4- تحقيق النفع المنشود والأثر المعقود. وذلك من خلال التزام المنهج الصحيح الموصل إلى الحقائق والغايات.

5- التزود بأهم رصيد في حياة العلماء، وما هو أهم من مجرد المعلومات، ألا وهو المنهج القويم لنسير على مسارهم الصحيح. وتزداد أهمية الحديث عن المنهج في مجال الدراسات الإسلامية حين يصعب ويتعذر عليك تحديد مصنف للباحثين في هذا المجال يصلح مرجعاً يُسترشد به، خاصة وأن أغلب ما صُنّف في المناهج متأثر بالرؤية الغربية بشكل ظاهر أو خفي، مما يبرز أهمية الكتابة والتصنيف في قضية المنهج بناءً على الرؤية الشرعية، باعتبار أن ما صُنّف إما أن يكون من المنظور الغربي، أو مصنفات في تخصصات غير شرعية.⁽⁹⁾

ثانياً: مشكلة المنهج في الدراسات الإسلامية على مستوى المفهوم:

لا بد من تحديد المفهوم اللغوي والاصطلاحي للمنهج حتى نقف على حقيقة المشكلة على هذا المستوى.

(5) مجموعة من الباحثين، قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية، ص 8.

(6) سيف الدين عبد الفتاح، حول المنهجية الإسلامية - مقدمات وتطبيقات - مجلة المسلم المعاصر العدد 100، 14 حزيران - يونيو -

2001م. almuslimalmuaser.org تاريخ الاطلاع: 2018/11/19 على سا: 00:30.

(7) فاروق حمادة، منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفاً وتحقيقاً، دار القلم، دمشق، ط 1، 1421هـ، 2000م، ص 12.

(8) عبد الرحمن السديس، العلامة الشيخ عبد الرزاق عفيفي ومعالم منهجه الأصولي، مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، المملكة العربية

السعودية، العدد 58، رجب - شوال 1420هـ، ص 301، 302.

(9) فريد الأنصاري، أبعاد البحث في العلوم الشرعية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، دط، 2008م، ص 9-11.

1- تعريف المنهج لغة: أصله من الفعل نهج، ويقال نهج فلان الأمر نهجا؛ أي أبانه وأوضحه، ونهج الطريق سلكه، ونهج الطريق: وضع واستبان، وصار نهجا واضحا بينا والمنهج بفتح الميم وكسرهما هو النهج والمنهاج؛ أي الطريق الواضح المستقيم.⁽¹⁰⁾ وجاء في معجم مقاييس اللغة: النون والهاء والجيم أصلان متباينان⁽¹¹⁾:

الأول: النهج الطريق، ونهج لي الأمر: أوضحه، وهو مستقيم المنهج.
والآخر: الانقطاع؛ وأتانا فلان ينهج، إذا أتى منقطع النفس.

وأضاف المعجم الوسيط إلى معانيه: الخطة المرسومة⁽¹²⁾، ولاشك أن هذا المعنى يصب في نفس المعاني السابقة؛ لأن الخطة المرسومة لا شك أنها تكون بيّنة واضحة مستقيمة.

وعليه فالعلماء متفقون على الدلالة اللغوية لمصطلح المنهج، وأن مرده إلى كل طريق بيّن واضح مستقيم، لذلك قال المفسرون في تفسير كلمة المنهاج في قوله تعالى: ((لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا)) الآية - 50- المائدة ، إن أصله الطريق البين الواضح.⁽¹³⁾

2- تعريف المنهج اصطلاحا: إذا كان اللغويون قد اتفقوا على مدلول الكلمة؛ فإن المدلول الاصطلاحي قد شهد تباينا بين العلماء نظرا لتعدد أبعاده، وتعدد زوايا النظر إليه.

أ- اختلاف العلماء في المدلول الاصطلاحي للمنهج: ليس هناك اتفاق بين المؤلفين والعلماء حول المفهوم الاصطلاحي للمنهج، وهل أن مدلوله محصور في إطار العمليات المنطقية الاستدلالية من قياس، واستقراء، واستنباط...؟ أم أن المقصود منه مجموعة الوسائل والخطوات الإجرائية التي يمارسها الباحث بالفعل، ويطوعها من مرحلة إلى أخرى خلال بحثه؟ خاصة وأن هذه الوسائل تختلف من علم لآخر؟ أم يكون المقصود بالمنهج العلمي تلك الطريقة الخاصة التي يسعى إليها كل باحث، ويستخدمها في طرح وتناول المشكلات الموضوعية قيد البحث.⁽¹⁴⁾

وبناء على ذلك جاء تعدد الدلالة العربية لمفهوم المنهج خصوصا في الاستخدام المعاصر، فتارة يأتي مرادفا للنموذج المعرفي والرؤية الكلية للإنسان والكون والحياة، فيقال المنهج الإسلامي، وتارة يرادف موضوعا أو تخصصا علميا، فيقال المنهج الاقتصادي، المنهج السياسي، ويقصد به علم الاقتصاد أو علم السياسة، وثالثة يرادف فيها المذهبية، فيقال منهج المعتزلة، أو منهج الحنفية، ورابعة يرادف فيها أسلوب البحث الذي يتبعه فرد أو مفكر أو باحث معين، فيقال منهج ابن تيمية في كذا، وقليل ما يستخدم في دلالة تقترب من معنى طرائق وأساليب البحث والتي ارتبطت بالمعاصرين خاصة، وهذه قضية تحتاج إلى ضبط.⁽¹⁵⁾

(10) جمال الدين بن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1999م، 300/14.

(11) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط1، 1399هـ، 1979م، 361/5.

(12) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دون معلومات النشر، ص997.

(13) محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1427هـ، 2006م، 211/6.

شهاب الدين الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ، 153/6.

(14) أحمد فؤاد باشا، نسق إسلامي لمناهج البحث العلمي، منشور ضمن كتاب قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية، ص68.

(15) مجموعة من الباحثين، قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية، ص9.

وهذا عرض لبعض من التعاريف الاصطلاحية للمنهج، والتي تمثل الاختلاف الدلالي المنصوص عليه آنفا:

*عرفه "النشار" بأنه: "طريق البحث عن الحقيقة في أي علم من العلوم، أو في أي نطاق من نطاقات المعرفة الإنسانية."⁽¹⁶⁾

*جاء في "الصباح في اللغة والعلوم": "هو خطوات منظمة يتخذها الباحث لمعالجة مسألة أو أكثر و يتبعها للوصول إلى الحقيقة."⁽¹⁷⁾

*عرفه "عبد الرحمن بدوي" أنه: "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيم على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة."⁽¹⁸⁾

*كما اشتهر تعريفه بأنه "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين."⁽¹⁹⁾

*وعرفه "عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان" بأنه: "طريقة تنظيم المعلومات، بحيث يكون عرضها عرضاً منطقياً سليماً: متدرجاً بالقارئ من السهل إلى الصعب، ومن المعلوم إلى المجهول، منتقلاً من المسلمات إلى الخلافات، متوخياً في كل ذلك انسجام الأفكار وترابطها."⁽²⁰⁾

وإن كان بعد ذلك قد اشتهر تعريفان من التعاريف السابقة في مصنفات وكتابات المنهجية لدى العلماء والباحثين المسلمين، هما: تعريف المنهج بأنه "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار..."، وتعريف "بدوي" الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم..."، غير أن هذين التعريفين لم يسلموا من النقد على شهرتهما واعتمادهما في التعريف الاصطلاحي للمنهج لدى الكثير من العلماء.

فالتعريف الأول انتقد على أساس أنه يجعل من المنهج محتوى علمياً أو فكرياً أو نظرياً بحثاً، بمعنى مجموعة أفكار تعيننا على الوصول لأفكار جديدة، أو نبرهن بها على أفكارنا الجديدة، ولا شك أن هذا قصر للمنهج على نطاق جزئي من عملية البحث؛ لأن البحث ليس معنياً بالأفكار والثمرات التي يصل إليها الباحث فقط، وإنما مدار اهتمامه على كل النشاطات والأعمال التي يقوم بها الباحث منذ رغبته في معرفة حقيقة ظاهرة معينة إلى أن يتسنى له تحقيق هذه المعرفة عبر كل خطواتها ومراحلها المختلفة⁽²¹⁾، وهو ما أبداه "عبد الرحمن بدوي" معلقاً على هذا التعريف بأنه يتحدث عن الأفكار لا عن الوقائع والقوانين، لأن واضعيه عنوا بالمنهج الاستدلالي (الرياضي) دون غيره.⁽²²⁾

(16) علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1977م، 36/1.

(17) نديم مرعشلي، أسامة مرعشلي، الصباح في اللغة والعلوم، دار الحضارة العربية، دط، دت، 614/2.

(18) عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ص5.

(19) المرجع نفسه ص4.

(20) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي - صياغة جديدة - دار الشروق، جدة، ط5، 1414هـ، 1994م، ص28.

(21) صلاح عباس فقير، في معنى منهج البحث العلمي ومنهجيته، منشور بتاريخ: 20/09/1432هـ، الموافق ل: 20/08/2011 على

الموقع: fiqh.islammesssage.com، تاريخ الاطلاع: 31/10/2018 على الساعة: 23.00.

(22) عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ص4.

وحتى تعريف "بدوي" قد يستفاد منه حصر المنهج في إطار العمليات العقلية، أو ما يرتبط بالعقل كمصدر للمعرفة، مع أن مصادر المعرفة في النسق الإسلامي تتنوع ما بين الوحي والحس والعقل كما سيتضح في النقطة الموالية.

ب- مفهوم المنهج بين النظرة الغربية والنظرة الإسلامية: إذا كان المنهج لغة هو الطريق الواضح والسبيل المستقيم، وإذا قارنّا هذا المعنى بالمعاني الاصطلاحية للمنهج في الكتابات الغربية التي تميل إلى حصر مفهوم المنهج ودلالته في نطاق النشاط الذهني أو الفكري للإنسان، وتستبعده من مجال الممارسة والحياة اليومية، فسنجد أنه يعبر عن الأخيرة باصطلاح آخر غير المنهج (Method)، وهو (Way Of life)، لذا غالباً ما تتركز دراسات المنهج في إطار الدراسات النظرية، أو الكتابات الفلسفية، بينما تؤكد معظم الكتابات في التراث الإسلامي والتي ترد فيها كلمة منهج أو منهاج في تسميتها على الشمول لجانبي التنظير والحركة⁽²³⁾، يقول "محمود شاكر": " وهذا الذي يسمى منهجاً ينقسم إلى شطرين: شطر في تناول المادة، وشرط في التطبيق. " (24)

ثم إن منهج البحث والتفكير يقوم في المفهوم الإسلامي على التأليف بين الوحي والعقل والواقع، وعليه فمفهوم المنهج وفقاً للنظرة الإسلامية لا يمكن أن يدرس بمعزل عن سياق التكامل المعرفي والعلمي بين مختلف المجالات والعلوم، لذلك فقد تم جرد المنهج عند أغلب المعاصرين من القيمة الأصلية والحقيقية التي كانت تؤطره عند القدامى، مما جعل مجاله ضيقاً ولا يستوعب ما يستشرف إليه الإنسان العربي المسلم، وما يربو إليه في التعامل مع مختلف العلوم، إذ غالباً ما يتم اختزال علم المنهج في كيفية إعداد البحوث وطرائق إنجازها وما يتعلق بذلك من قوانين، فتحول المنهج من معناه الشامل الواسع الذي يبلغ آفاق الكون ويجول في عالم الوحي وعالم الروح إلى مجال ضيق لا يسع كل هذه الحقائق⁽²⁵⁾، وذلك تأثراً بالنظرة الغربية إليه.

من هنا فنحن في حاجة ماسة إلى تحديد مفهوم للمنهج يكون بصورة أشمل وأقرب إلى ذهن المسلم المعاصر من خلال أدوات منطقية ومعرفية تجمع ولا تفرق، تصون الحقيقة ولا تشوّهها، ولنا خير نماذج في مناهج المتقدمين ومنها المنهج الأصولي الذي اجتمعت فيه عدة مناهج وانتظمت في سياق واحد لا تناقض فيه، رغم تنافرها في واقع الاستعمال الغربي اليوم، مما يؤكد على التناسق في مفهوم المنهج عند العلماء المسلمين القدامى.⁽²⁶⁾

من هنا جاءت المحاولة الجادة للدكتور "فريد الأنصاري" في تحديد مفهوم للمنهج يحقق هذا التناسق والتكامل حيث يقول: "إن المنهج بمفهومه العام (الواسع) هو منطق كلي يحكم العمل العلمي، ويوجهه منذ أن يكون فكرة حتى يصير بناء قائماً، اعتماداً على أصول وقواعد تشكل في مجملها نسقاً متكاملًا".⁽²⁷⁾ فقد جعل "فريد الأنصاري" المنهج نسقاً أي منظومة معرفية أو رؤية فلسفية صدرت عن تصور مذهبي ما، كما تشير كلمة نسق إلى التركيب البنوي للمنهج، إذ ليس هو عبارة عن مجموعة

(23) سيف الدين عبد الفتاح، حول المنهجية الإسلامية - مقدمات وتطبيقات -.

(24) محمود شاكر، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، دت، ص 22.

(25) مصطفى العادل، سؤال المنهج في التراث العربي الإسلامي، منشور على الموقع: <https://diae.net>

تاريخ الاطلاع: 2018/07/02 على سا: 23.20.

(26) مسفر بن علي القحطاني، مسألة المنهج في الخطاب الديني - رؤية نقدية - منشور بتاريخ: 2015/11/6 على الموقع www.alhayat.com تاريخ الاطلاع:

2018/07/03 على سا: 22.00.

(27) فريد الأنصاري، أبعاد البحث في العلوم الشرعية، ص 23، 24.

من القواعد أو طائفة من الضوابط فقط، وإنما هو بنية محكمة ومتناسقة.⁽²⁸⁾ وبناء على ما سبق نخلص إلى أن مفهوم المنهج وفقاً للنظرة الإسلامية مفهوم واسع، لا ينحصر في مجرد العمليات العقلية أو المنطقية، ولا في مجرد الخطوات الإجرائية البحثية بل هو وحدة منهجية متكاملة ومتناسقة.

ثالثاً: مشكلة المنهج في الدراسات الإسلامية على مستوى التصنيف:

سنعالج في هذا المحور الاختلاف والتباين بين الباحثين في مجال الدراسات الإسلامية في تصنيف مناهج البحث وعدم اتفاقهم على تصنيف موحد، فضلاً عن عدم اتفاقهم على معايير التصنيف، ثم بيان أسباب هذا الاختلاف، ومن ثم الحديث عن تصنيف المناهج بين استنساخ النماذج الغربية ومحاولات البحث عن التأصيل.

أ- اختلاف العلماء والباحثين في تصنيف المناهج: إذا كان علماء الغرب الذين يتغنون بسبقهم في وضع المناهج العلمية وتصنيفاتها لم يتفقوا على تصنيف واحد لها، بل هناك عدة تصنيفات حديثة لأنواع المناهج لعل من أشهرها⁽²⁹⁾:

*تقسيم "هويتني" (Withney) الذي يجعل المناهج هي: المنهج الوصفي، المنهج التاريخي، المنهج التجريبي، البحث الفلسفي، البحث التنبؤي، البحث الاجتماعي، البحث الإبداعي.

*تقسيم "ماركيز" (Marquis) الذي يجعل المناهج هي: المنهج الأنثروبولوجي، المنهج الفلسفي، منهج دراسة الحالة، المنهج التاريخي، منهج المسح، المنهج التجريبي.

*تقسيم "جود و سكيتس" (Good/Scates) الذي يجعل المناهج هي: المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، منهج المسح الوصفي، المنهج التجريبي، منهج دراسة الحالة، منهج دراسات النمو والتطور.

فإن العلماء والباحثين في مجال الدراسات الإسلامية لم يتفقوا أيضاً على تصنيف موحد لأنواع المناهج، بل نلمس خلطاً كبيراً بينهم تبعاً لاعتبارات مختلفة للتصنيف، إما بسبب اختلاف المجالات العلمية والمعرفية التي درست في إطارها، وإما بسبب تبني بعضهم لمناهج نموذجية رئيسية، واعتبار المناهج الأخرى جزئية متفرعة منها، كما اعتبر بعضهم الآخر بعض المناهج مجرد أدوات وليست مناهج.⁽³⁰⁾

وهذه بعض النماذج لتصنيفات المناهج عند من كتبوا وصنفوا في مناهج البحث:

*قسمها "عبد الرحمن بدوي" في كتابه "مناهج البحث العلمي" إلى ثلاثة هي: المنهج الاستدلالي (الرياضي)، المنهج التجريبي، المنهج الاستردادي (التاريخي)، وقال بإمكانية إضافة رابع هو: المنهج الجدلي.⁽³¹⁾

وقد نقل عنه هذا التقسيم بعض الباحثين في مجال الدراسات الإسلامية "كغازي عناية" في كتابه "مناهج البحث العلمي في الإسلام".

(28) المرجع نفسه، ص 41، 42.

(29) ماتيو جيدير، منهجية البحث، ترجمة ملكة أبيض، تنسيق محمد عبد النبي السيد غانم، دون معلومات النشر، ص 75، 76، www.ucas.edu.ps.

(30) فريد الأنصاري، أبعاد البحث في العلوم الشرعية، ص 65.

(31) عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ص 18.

*قسمها "رشدی فکار" فی کتابه "فی المنهجية والحوار" إلى ثلاثة أيضا وهي: المنهج التاريخي، المنهج السوسيولوجي، المنهج التحليلي، ومع أن هذه المناهج هي مناهج غربية في مجال العلوم الإنسانية، إلا أنه قدم كيفية الاستفادة منها في مجال الدراسات الإسلامية.⁽³²⁾

*قسمها "أحمد بدر في كتابه" أصول البحث ومناهجه" إلى خمسة وهي: المنهج الوثائقي (التاريخي)، المنهج التجريبي، المنهج المسح، منهج دراسة الحالة، المنهج الإحصائي.⁽³³⁾

*قسمها "سعيد إسماعيل صيني" في كتابه "قواعد أساسية في البحث العلمي" إلى ثلاثة مناهج رئيسية تتفرع عنها مناهج فرعية وهي: مناهج الأبحاث الوصفية وتتفرع عنها المناهج التوثيقية ومناهج الأشياء الحاضرة، ثم مناهج الأبحاث الاستنباطية، وأخيرا مناهج الأبحاث الاستقرائية.⁽³⁴⁾

*قسمها "محمد الدسوقي" في كتابه "منهج البحث في العلوم الإسلامية" إلى ثلاثة وهي: المنهج النقلي، المنهج الاستقرائي، المنهج الاستنباطي.⁽³⁵⁾

*قسمها "فريد الأنصاري" في كتابه "أبجديات البحث في العلوم الشرعية إلى أربعة وهي: المنهج الوصفي، المنهج التوثيقي، المنهج الحواري، المنهج التحليلي، مراعيًا في ذلك طبيعة الدراسات الإسلامية وخصوصيتها.⁽³⁶⁾

ب- أسباب الاختلاف في تصنيفات المناهج بين الباحثين في الدراسات الإسلامية:

يمكننا تلخيص هذه الأسباب فيما يلي:

1 أن عناصر النظام المعرفي الإسلامي وبناء المنهجية المتولدة عنه والمنبثقة منه عمليات لم تكتمل بعد، وربما لم يُبذل فيها الجهد اللائق بهما، بحيث تؤصل قاعدة معرفية منهجية صلبة تناطح المتاح في حقل المناهج الغربية والجاهز في سياق الأدوات البحثية والاقترابات المختلفة لمعالجة الظواهر المتنوعة وطرائق تناولها، وبذلك ظل الحديث عن المنهج في مجال الدراسات الإسلامية مجرد شعارات مرفوعة من غير تفعيل على الرغم من صلاحيتها للتفعيل كنماذج، كما تصلح لنقلها للغير لمناقشتها، فضلا عن إمكانيات محاكاتها بشكل واسع في نماذج أخرى.⁽³⁷⁾

ولعل هذا السبب هو الذي عبر عنه "حسن حنفي" بالنزعة الخطائية التي تشكل أحد أهم أسباب الأزمة في مناهج الدراسات الإسلامية التي جعلت من الدراسات الإسلامية تنحو منحى النزعة العاطفية والدفاعية، دون أن تقدم دراسات علمية تمثل جدية في الطرح.⁽³⁸⁾

(32) رشدی فکار، فی المنهجية والحوار، مطبعة أكدال، الرباط، توزيع مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1983م، ص ص 23-47.

(33) أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، دار غرب للطباعة، القاهرة، نشر وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977م، ص ص 185-186.

(34) سعيد إسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1994م، ص ص 61-82.

(35) محمد الدسوقي، منهج البحث في العلوم الإسلامية، دار الأوزاعي، ط1، 1404هـ، 1984م، ص ص 60-112.

(36) فريد الأنصاري، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، ص ص 70-105.

(37) سيف الدين عبد الفتاح، حول المنهجية الإسلامية - مقدمات وتطبيقات -.

(38) راجع: حسن حنفي، التراث والتجديد - موقفنا من التراث القديم - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط5، 2002م، ص 97 وما بعدها.

2- طول سيطرة المناهج الموروثة في سائر العلوم الإسلامية لنحو عشرة قرون، بحيث صارت في الوعي السائد جزءا من الدين، وصار التجديد المطلوب في المناهج لاختلاف الأعصار والتحديات يعتبر مساسا بالدين.⁽³⁹⁾

3- تصدر المستشرقين وعلماء الدراسات الإسلامية من الغربيين في عدة مجالات نظرية وتطبيقية، بحيث صارت دراساتهم ومناهجهم نموذجاً يصعب التشكيك فيه أو الخروج عليه، وبالتالي بقي التصنيف متوقفاً عند ما أقروه من مناهج، خاصة إذا علمنا أن أكثر المستشرقين يجعلون مواضع البحث ظواهر مادية خالصة منقطعة عن أصلها في الوحي وعن أساسها في الفكر والواقع.⁽⁴⁰⁾

فهذه أهم الأسباب والعوامل التأسيسية للتأزم المنهجي في الدراسات الإسلامية وعلى رأسها أزمة التصنيف.

ج- تصنيف المناهج في الدراسات الإسلامية بين استنساخ النماذج الغربية والبحث عن التأصيل: إن مناهج العلوم الإنسانية عموماً في صورتها الحالية هي بحق إنتاج غربي مرتبط بأشد الارتباط بالتاريخ الثقافي للغرب، يعبر عن خصوصياته ومشكلاته الفكرية، وقد كان تسرب هذه المناهج إلى جامعات ومراكز البحث في العالم الإسلامي أمراً تفرضه الحاجة نتيجة الفراغ العلمي لديها مع شدة الحاجة إلى التجديد، فكان أسهل حل لا بد منه هو استيراد العلوم الغربية واستنساخ مناهجها الجاهزة حتى دون تعديل ولا تغيير،⁽⁴¹⁾ بل ظل تطبيق واعتماد المنهجية الغربية لا باعتبارها مناهج بحثية قابلة للنقد والمراجعة، بل باعتبارها مسلمة لا يرتقي إليها الشك،⁽⁴²⁾ لذلك أصبحت مناهج معتمدة في كل المقررات الخاصة بعلم المناهج في الجامعات.

من هنا يحق التساؤل كيف يتم إدماج هذه المناهج في مجال الدراسات الإسلامية وهي مخالفة في منهجيتها للطبيعة الإسلامية دون تحييد تحيزاتنا ونزع مسلماتها المعرفية ومتضمناتها الأيديولوجية؟ ثم هل يمكن إعادة تشكيلها بالمنهجية المبنية على النسق المعرفي الإسلامي بصورة تامة دون أن تفقد من فعاليتها واقتدارها البحثي جزءاً أساسياً؟

لاشك أن بناء مناهج نابعة من النموذج المعرفي الإسلامي يتطلب دراسة وتحليل مناهج وأدوات البحث في العلوم التي وجدت في الحضارة الإسلامية ونبتت من نسقها المعرفي واستنباط نماذج من تلك العلوم، والتي جعلت الأمة الإسلامية آنذاك سيادة العالم بمناهجها العلمية والعملية في تناول الحقائق ودراساتها مركزة في ذلك على كون المعرفة وحدة متكاملة تعتبر الوحي أحد مصادرها المعرفية.⁽⁴³⁾

ولعل هذه العودة والبحث عن التأصيل من شأنه تصحيح كثير من نتائج وقواعد المناهج المعتمدة والمستنسخة من النموذج الغربي، والذي يحتاج في تعديله وإعادة بنائه إلى قاعدتين أساسيتين هما:⁽⁴⁴⁾

⁽³⁹⁾ رضوان السيد، أزمة العلوم الإسلامية في البنية والمنهج والخطاب، جريدة الشرق الأوسط، العدد: 11473 الثلاثاء 12 جمادى الأولى 1431هـ، 27 أبريل 2010م.

⁽⁴⁰⁾ رضوان السيد، أزمة العلوم الإسلامية في البنية والمنهج والخطاب. وحسن حنفي، التراث والتجديد، ص 71.

⁽⁴¹⁾ محمد أمزيان، نقد مناهج العلوم الإنسانية وخطوات صياغة مناهج إسلامية للعلوم الإنسانية، من ندوة قضايا المنهجية، ص 203.

⁽⁴²⁾ سيف الدين عبد الفتاح، حول المنهجية الإسلامية - مقدمات وتطبيقات -.

⁽⁴³⁾ مجموعة من الباحثين، قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية، ص 12، 13.

⁽⁴⁴⁾ محمد أمزيان، المرجع السابق، ص 222، ص 225.

- 1- إعادة الاعتبار للوحي كمصدر معرفي في مجال علوم الإنسان.
- 2- اعتبار التوحيد أساساً نظرياً ومنهجياً في تأطير الدراسات والبحوث العلمية، والذي في إطاره تُفسّر كل الظواهر مهما كان مجالها.

ولذلك فالدعوة إلى تأصيل المناهج الإسلامية للعلوم الإنسانية ينبغي أن يكون بالضرورة مؤسساً بالشكل الذي يجعلها تنظر إلى مجموع القضايا التي تطرحها وفق النسق الداخلي للإسلام وفلسفته في الوجود، حتى لا تفقد خصائصها الذاتية وتفقد هويتها وتذوب في أنساق ومناهج أخرى معارضة لها. ⁽⁴⁵⁾

من هنا عرفت مناهج البحث في الدراسات الإسلامية اختلالات واضحة أفرزت انفصاما بين البحث العلمي ومناهجه وبين العقيدة جعلت الباحثين يتبنون مناهج من الخارج، خاصة في ظل عجز الدراسات الإسلامية أن تقدم بديلاً ومقابلاً للمناهج الغربية، مما ولد انفصالا عن التراث الإسلامي وتبعية للتراث الغربي، وهو ما يجعل التجديد ضرورة، وهذا يتطلب عملية تصنيف مستمرة لأنواع المناهج، باعتبارها ليست أبداً قواعد ثابتة، بل هي تتغير تبعاً لمقتضيات العلم وأدواته، وتكون قابلة للتعديل المستمر حتى تفي بمطالب العلم المتجددة، وينطلق هذا التصنيف من اكتشاف المناهج التي تأسست عليها العلوم الشرعية وإبراز مناهج التفكير والبحث عند علماء المسلمين، وذلك من خلال الانكباب على التراث الذي سيحفظ للعلوم الشرعية خصوصيتها وطبيعتها المعرفية والمنهجية، مع الاستفادة مما توصل إليه الغرب في مجال علم المناهج دون معارضة لأصول المنهجية الإسلامية. ⁽⁴⁶⁾

وفي هذا الإطار تعتبر محاولة الدكتور "فريد الأنصاري" من خلال كتابه "أبجديات البحث في العلوم الشرعية" محاولة جادة في البحث عن تأصيل شرعي لمناهج البحث خصوصاً والمنهجية عموماً حاول فيها البحث عن النسق المعرفي الإسلامي المتكامل ومنهجية مستمدة من ذلك النسق، بعد أن بيّن فقدان الدراسات الإسلامية لمصنفات تقدم صورة لمناهج بحث في العلوم الشرعية تستلهم أصول المذهبية الإسلامية وفروعها مع الاستفادة من المناهج الغربية بعد استصلاحها وتعديلها.

ذلك أن الرؤية الإسلامية غير مانعة من الاستفادة من المنهجية الغربية شريطة اصطفاء وانتخاب ما يشكل أدوات فاعلة في الدراسات للظواهر المختلفة، على أن يتم تمثيلها في سياق المنهجية الإسلامية وانسجامها مع طبيعة النظام المعرفي الإسلامي، ⁽⁴⁷⁾ وبذلك يكون موقفنا من النماذج الغربية التي فُرضت علينا موقفاً صلباً مبنياً على مبدئين: ⁽⁴⁸⁾

* مبدأ التحدي والاعتزاز بما لدينا من تراث يزخر بأصول المنهجية الإسلامية بإمكانه تأطير فكر المسلم المعاصر في أبحاثه وعلومه كلها، لو اجتهد و عمل حقاً على استخراجها وتركيبها.

⁽⁴⁵⁾ محمد أمزيان، نقد مناهج العلوم الإنسانية، ص 226.

⁽⁴⁶⁾ راجع كلا من: حسن حنفي، التراث والتجديد، ص 69، 70. أحمد فؤاد باشا، المنهج العلمي المعاصر في ضوء القرآن الكريم، منشور بتاريخ: 2010/06/28 على موقع موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة:

www.quran-m.com سعيد حليم، مناهج البحث العلمي في العلوم الشرعية، بحث مقدم إلى الندوة التكوينية "مناهج البحث في العلوم الشرعية" المنعقدة

بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق، بتاريخ: 1-2 ربيع الأول 1438هـ، الموافق ل: 1-2 ديسمبر 2016م.

⁽⁴⁷⁾ سيف الدين عبد الفتاح، حول المنهجية الإسلامية - مقدمات وتطبيقات -.

⁽⁴⁸⁾ فريد الأنصاري، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، ص 44.

* مبدأ الاستفادة مما جاء به الغرب عن طريق إعادة إنتاجه وإعادة تشكيله. وفي ذلك يقول "رشدي فكار": "يمكن للدراسات في العلوم الإسلامية أن تنتفع بهذه المناهج على ضوء الاستئناس المبسط لها." (49)

رابعاً: مشكلة المنهج على مستوى التوظيف:

إذا كانت العلوم الإنسانية عموماً تتخبط في مشكلة المناهج المتبعة والملائمة لطبيعة موضوعاتها، فإن المشكلة تزداد أكثر إذا كنا بصدد تشخيص هذه المشكلة في مجال الدراسات الإسلامية، خاصة وأن المنهج في حقيقته ليس وسيلة محايدة في تناول الموضوعات ودراساتها كما يصوره لنا الغرب، وإنما هو إطار لا ينقل من الواقع إلا ما يتناسب معه ويكون على مقاسه ويدخل في تكوينه الداخلي، ومن ثم قامت الضرورة لتأسيس منهجية تنبثق عنها مناهج تتلاءم مع الظواهر والموضوعات النابعة من نفس فلسفة المنهجية موضع التحليل. (50)

من هذا المنطلق كانت مشكلة توظيف المناهج في مجال الدراسات الإسلامية ترجع إلى ثلاثة جوانب مهمة:

* عدم ملائمة المنهج لطبيعة الموضوع أو الظاهرة المدروسة.

* عدم التمييز بين المنهج الرئيس والمناهج المساعدة.

* الثبات على المناهج القديمة (التراثية) وعدم توظيف المناهج المعاصرة.

1- عدم ملائمة المنهج لطبيعة الموضوع أو الظاهرة المدروسة: إن من أولى قواعد المنهج هو مطابقته

لموضوعه، وإلا حدث الخلل والفساد في الاستنتاج؛ فلا علم إلا بمطابقة المنهج لطبيعة موضوع العلم، إذ لا يُطلب في العلم الرياضي مثلاً إقناعاً، ولا في العلم الإلهي منهجاً حسياً أو تمثيلاً، كما لا يُطلب في علم البلاغة برهاناً... وهكذا فإن المنهج يرتبط بالموضوع الذي يتعامل معه، وأي اختلال في الأحكام والتصورات عن الموضوع يؤدي إلى اختلال في المنهج، مما ينعكس سلباً على البحث والنتائج. (51)

فأزمة الدراسات الإسلامية الحالية تكشف عن أزمة في مناهج الدراسة تتلخص أساساً في عدم تطابق وملاءمة المنهج المتبع مع موضوع الدراسة نفسه، فالغالب على المناهج المتبعة أنها إن لم تكن مضادة تماماً لطبيعة الموضوع؛ فإنها على الأقل لا تتفق معها باعتبارها مناهج لم تُدرس من قبل، ولم يعها أصحابها، وإنما وُضعت تقليداً أو لغرض آخر لا صلة له بالبحث العلمي. (52)

وبما أن التكامل المعرفي بين العقل والوحي يشكل أحد أهم خصائص المنهجية الإسلامية، وهذه الخاصية بدورها هي التي ولدت لنا شرط ملائمة المنهج للظاهرة أو الموضوع أثناء التوظيف، باعتبار أن المنهجية الإسلامية حرصت على أن تضبط كل نوع من المعرفة بالمنهج الذي يناسبها، فالبحث في قضايا الطبيعة وعناصرها يحتاج إلى المنهج التجريبي، والبحث في إثبات المرويات والأخبار يحتاج إلى المنهج التوثيقي، والبحث في استنباط الأحكام والقواعد الشرعية يحتاج إلى المنهج الاستدلالي...

(49) رشدي فكار، في المنهجية والحوار، ص 48.

(50) مجموعة من الباحثين، قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية، ص 10.

(51) محمد الشامي، مشروع تطوير مناهج البحث في العلوم الإسلامية، منشور على الموقع: www.nohoudh.org تاريخ الاطلاع: 2017/07/15 سا:

وهكذا، ولا يمكن أن نفرض منهجا على مجال لا يتقبله ولا يتناسب معه؛ لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى انحراف وفساد كبير في مجال العلم، تماما كما حاول علماء الغرب وبالتحديد أصحاب الاتجاه المادي إخضاع عالم ما وراء الطبيعة (الغيبات) إلى المنهج التجريبي، في حين هو منهج العلوم الطبيعية والتجريبية، وبالتالي حصروا المعرفة العلمية في ما هو خاضع للمنهج التجريبي فقط، وعالم الغيبات في نطاق المنهجية الإسلامية لا يناسبه المنهج التجريبي ولا يخضع له؛ لأن هذا المجال لا يحكمه إلا الوحي، لذا كان من أهم الأسس التي تركز عليها المنهجية الإسلامية هو التناسب والتلازم ما بين المنهج والموضوع المبحوث فيه.⁽⁵³⁾

وفي مجال الدراسات الإسلامية يُعد المعيار في قياس سلامة أي منهج وملاءمته هو قيمته الحقيقية التي يكسبها من نجاح العلم في بلوغ نتائجه وتحقيق غاياته والاستناد إلى مسلمات ثابتة تنطلق منها بنية المنهج الأساسية، والثوابت والمتغيرات الإسلامية هي الإطار الذي يحكم المناهج ويحدد ضوابط التوظيف والتطبيق الإنساني لها،⁽⁵⁴⁾ والعلوم الشرعية هي علوم أقرب إلى الدقة والتجرد في طبيعتها إذ يغلب عليها الضبط والتقييد، فكان من الطبيعي اختلاف مناهجها، فلكل علم منهجه، بل لكل فرع من فروع علومها منهجه الخاص الذي ينبغي توظيفه فيه والذي يجعله علما مستقلا بذاته موضوعا ومنهجاً⁽⁵⁵⁾.

وباطلاعنا على واقع الدراسات والأبحاث الإسلامية نجد أن التطبيق المنهجي الصحيح ظل هامشيا رغم ادعاء هذه الدراسات توظيفها لمجموعة من المناهج والأدوات البحثية، بل إن كثيرا من هذه الدراسات لا توظف المناهج المشار إليها في بداية الدراسة مطلقا، ولا يكون لها أدنى تأثير في مجرى هذه الدراسات، وصار الحديث عنها والتعرض لها في بداية البحث ليس إلا نوعا من الاستكمال أو سد الخانة، بل إن هذه المناهج إن لم تكن مضادة لطبيعة الموضوع المدروس؛ فإنها لا تتفق على الأقل معه، وهي ليست مطبقة عن وعي كامل، مما أدى إلى فقدان البحث العلمي ومن ورائه الدراسات الإسلامية لمصداقيتها.⁽⁵⁶⁾

بل إن واقع هذه الدراسات يثبت العشوائية في توظيف المناهج، إذ يشير أغلب الباحثين في مقدمات دراساتهم إلى مناهج لا تتوافق مع عناوينها ولا طبيعة إشكالاتها، فضلا عن مسيرتها لمراحل وخطوات الدراسة، بل إن المنهج غالبا ما يُذكر مبتورا عن مبررات اختياره للدراسة وكذا ملاءمته لها، لذلك تُعد هذه العشوائية والخلط في تطبيق وتوظيف المناهج من أخطر مشاكل المنهج التي تعيق تطور الدراسات الإسلامية وتفوقها في مجال الإضافات العلمية والمعرفية.

وتزداد مشكلة توظيف المناهج مع تعقد الواقع وتشابكه في عصرنا، مما يفرض ضرورة تحقيق التكافؤ ما بين المنهج والظاهرة موضع البحث، بحيث يكون المنهج مناسبا لفهم الظاهرة ونقلها كما هي دون اضطناع لها أو اجتزاء منها أو بتر لبعض مكوناتها، وهذا الأمر تضبطه القواعد المنهجية التي يُبنى عليها المنهج، ومن ثم فطبيعة الظاهرة هي من تفرض المنهج الملائم لها، وهي الحكم في اختيار المناهج.⁽⁵⁷⁾

(53) حلمي عبد المنعم صابر، منهجية البحث العلمي وضوابطه في الإسلام، دار جرير للنشر والتوزيع، دط، 2010م، ص 20.

(54) أحمد فؤاد باشا، المنهج العلمي المعاصر في ضوء الكتاب والسنة.

(55) فريد الأنصاري، أبعاديات البحث في العلوم الشرعية، ص 107، 108.

(56) سيف الدين عبد الفتاح، حول المنهجية الإسلامية - مقدمات وتطبيقات. حسن حنفي، التراث والتجديد، ص 70.

(57) مجموعة من الباحثين، قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية، ص 9.

وبذلك يتوجب على الباحث في مجال الدراسات الإسلامية أن يختار منهاجاً لبحثه يؤدي إلى نتائج بحثية واضحة، وذلك لا يتيسر له إلا عند التأكد من التناغم والتناسب بين المنهج والموضوع المبحوث فيه، إذ أن علاقة المنهج بالموضوع إما أن تكون علاقة تفاعل أو علاقة تنافر، وتعمم علاقة التفاعل عندما يحصل الانسجام الداخلي والتركيبى بينهما، تماماً كما تسود علاقة التنافر بين الطرفين عندما يعجز الباحث عن نسج علاقة بين المنهج والموضوع، مما يؤكد على أهمية التأكد من مدى الانسجام بين الطرفين لتحقيق الأهداف المعرفية المرجوة.⁽⁵⁸⁾

2- عدم التمييز بين المنهج الرئيس والمناهج المساعدة: إذا كانت أول شروط تطبيق وتوظيف المنهج في الدراسات الإسلامية هو ملاءمته لطبيعة الموضوع أو الظاهرة محل الدراسة، فإن هذا الشرط يكمله شرط آخر يُعد من أولويات التوظيف للمناهج في هذا المجال، فتوظيف المنهج العلمي لدراسة العلوم الشرعية لا بد فيه من اعتماد منهج رئيس يُبنى عليه البحث ويُطبع بطابعه، ولا مانع بعد ذلك من الاستفادة من مناهج أخرى إذا دعت الحاجة إلى بعض قواعدها أو آلياتها، دون أن يجعل الباحث بحثه ملفقاً بين أكثر من منهج، بل لا بد من منهج أصيل وكون باقي المناهج الأخرى خادمة ومساعدة، أما اختيار المنهج الرئيس فيخضع لأولى قواعد المنهج وهي ملاءمته لطبيعة الموضوع والإشكال المدروس.⁽⁵⁹⁾

إلا أن واقع الدراسات الإسلامية يشهد مشكلة في تحديد المنهج الرئيس والمناهج المساعدة والخادمة، إذ غالباً ما ينص الباحثون في مقدمات بحوثهم اعتمادهم على مجموعة من المناهج تمثل تلفيقاً يصعب معه تحديد الرئيس منها والمساعد، خاصة في نوع الدراسات التي تستدعي الاستفادة من أكثر من منهج، بل حتى في الحالات القليلة التي يبيّن فيها الباحثون المنهج الرئيس للدراسة؛ فإنهم يدرجون إلى جانبه المناهج المساعدة كمناهج كلية بكل قواعدها مع أن الباحث إنما استفاد فقط من بعض آلياتها أو خطواتها، كأن تكون دراسة الباحث مثلاً وصفية يكون فيها المنهج الوصفي هو الرئيس، إلا أنه استفاد من آلية الاستقراء والتتبع فقط من المنهج الاستقرائي الذي تعد خطواته أكثر من مجرد التتبع والاستقراء، أو تكون دراسته تاريخية تعتمد المنهج التاريخي كمنهج رئيس، إلا أنه يحتاج إلى المقارنة أحياناً بين بعض القضايا والمراحل دون توظيف للمنهج المقارن بكل خطواته وآلياته.

من هنا فأى دراسة أو بحث علمي يحتاج إلى منهج رئيس أصيل يطبع أغلب فصوله ومباحثه، ولا مانع بعد ذلك من الاستعانة ببعض قواعد وآليات المناهج الأخرى على أساس أنها مساعدة وخادمة للمنهج الرئيس، ومن خلال تجربتنا مع مناقشة البحوث العلمية سواء على مستوى الدكتوراه، أو الماجستير، أو الماستر، فقد لمسنا مشكلة حقيقية في توظيف المناهج الرئيسة وتحديدها من بين المناهج المساعدة والمكملة، مع أن ذلك من أولويات توظيف المناهج العلمية، وفي ذلك يقول "رشدي فكار": "على الباحث أن يتبنى منهاجاً أساسياً ويكمله إذا اقتضت الضرورة الاستعانة بمنهج أو منهجين آخرين بصفة تكميلية."⁽⁶⁰⁾

ومع اشتراطنا التمييز بين ما هو رئيس ومساعد خدام في المناهج الموظفة في الدراسات الإسلامية، فإننا لا ندعو إلى بناء جدار يفصل بين أصناف المناهج؛ لأن ذلك لا يخدم البحث العلمي بشكل عام، حيث يلغي الموضوعية في الطرح والفحص،

(58) محمد مصطفى، أساسيات المنهج والخطاب في درس القرآن وتفسيره، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط2، 2017، ص20.

(59) فريد الأنصاري، أبعاد البحث في العلوم الشرعية، ص108.

(60) رشدي فكار، في المنهجية والحوار، ص47.

الأمر الذي يستدعي إذابة الجليد بين مختلف المناهج وتصنيفاتها واستخدام المرونة بينها في التفكير والتطبيق، من خلال وضع مجموعة من النماذج أثناء العمل البحثي، حيث يكون محورها منهج واحد يتأثر بطبيعة الموضوع وبالاستعانة بمجموعة من أساليب وآليات المناهج الأخرى.⁽⁶¹⁾

3- الثبات على المناهج القديمة (التراثية) وعدم توظيف المناهج المعاصرة: إن التواصل والاحتكاك

الذي وقع بين فروع وتخصصات العلوم الإسلامية مع نتاج المنهجية الغربية التي قدمت مناهج معاصرة في مختلف فروع العلم، وفي ظل تقاعس التجديد والإبداع من طرف الباحثين في مجال الدراسات الإسلامية، وجد الكثير من هؤلاء أنفسهم أمام تبني المناهج الغربية في دراساتهم لشعورهم بنوع من التجاوز والقصور وعدم الفاعلية للمناهج المتاحة في العلوم الإسلامية، وبذلك تُطرح مشكلة أخرى على مستوى التوظيف والاستعمال وهي: هل يمكن توظيف هذه المناهج المعاصرة في مجال الدراسات الإسلامية؟ وإلى أي مدى يمكن اعتمادها وتوظيفها؟

بداية وكما سبق وأن بينّا أنه لا مانع من تطوير مناهج البحث في الدراسات الإسلامية لإدراك الواقع ومواكبة العصر، خاصة وأن المناهج التي وضعها المتقدمون من علمائنا ليست نصاً منزلاً يقف فيه الإنسان موقف المتلقي، وإنما هو جهد إنساني لفهم التفاعل المطلوب بين الظواهر وقضايا الواقع ومناهج معالجتها، لذلك فهذه الأخيرة هي في حالة نمو وتطور لتستجيب باستمرار لمتطلبات الواقع وتحدياته.⁽⁶²⁾

وقد ترتب على استقرار المنهج وعدم التفاته للمتغيرات آثار سيئة على نتائج بحوث ودراسات العلوم الإسلامية؛ لأن المناهج التراثية التي استخدمها السلف في مختلف فروع العلوم الشرعية، كانت قد أُنتجت ضمن ظروف وملابسات قد تغيرت تماماً في عصرنا، مما استلزم تغيير بنية الكثير من تلك المناهج حتى تتساق مع كل هذه المتغيرات، دون أن يكون في ذلك أدنى تنكر للأصالة ومقتضياتها،⁽⁶³⁾ وفي ذلك تقول الدكتورة "بمى طريف الخولي": "لا توظيف للحركة العلمية، ولا تأصيل لها في ثقافتنا إلا إذا كان لدينا أصول للمنهجية العلمية كامنة في خصوصيتنا الثقافية، لنقوم بتطويرها في طريقنا لاستيعاب الآليات المنهجية المعاصرة في إطار نموذج علمي إسلامي".⁽⁶⁴⁾

من هنا كان العقم الذي تشهده الأبحاث والدراسات الإسلامية يعود في أكثر أسبابه إلى عدم تطوير المناهج التي اعتمدها الأولون، بل إن الثبات لم يكن على مستوى المناهج فقط، بل تجاوزها إلى الثبات على مستويات تطبيقها أيضاً، وبالتالي يمكننا توظيف المناهج المعاصرة، من خلال الجمع بين مناهج العلوم الإسلامية ومناهج العلوم الإنسانية الحديثة مستفيدين من إيجابياتها

⁽⁶¹⁾ عطية وليد، مناهج البحث العلمي بين جدل التصنيف وطرائق الاستخدام، منشور ضمن كتاب: منهجية البحث في العلوم الاجتماعية، إعداد وإشراف: نادية سعيد عيشور، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، دط، 2017، ص 213.

⁽⁶²⁾ فتحي حسن ملكاوي، التفكير المنهجي وضرورته، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، السنة السابعة، العدد 28، ربيع 1423هـ، 2002م، ص 27.

⁽⁶³⁾ عبد القادر بن حرز الله، ثبات المنهج وأثره على البحث في مقاصد الشريعة، مجلة الإحياء، كلية العلوم الإسلامية، باتنة، العدد الخامس، 1423هـ، 2002م، ص 313.

⁽⁶⁴⁾ بمى طريف الخولي، نحو منهجية علمية إسلامية، - توطير العلم في ثقافتنا - المؤسسة العربية للفكر والإبداع، بيروت، لبنان، ط 1، 2017م، ص 15.

التي لا تتعارض مع الرؤية الحضارية والتصور الإسلامي، ودون أن نتقاعس عن تأصيل منهج متميز يأخذ ويعطي في الحدود التي تحافظ على مقوماته وخصائصه.⁽⁶⁵⁾

وكمثال تطبيقي على توظيف المناهج المعاصرة في مجال الدراسات الإسلامية والاستفادة منها نذكر ما لمسناه ووجدناه في علم الاقتصاد الإسلامي من قصور وثبات في أبحاثه على منهج الفقه الإسلامي (فقه المعاملات)، أو ما يعرف في الاقتصاد الإسلامي بمرحلة الفقه الاقتصادي، خاصة مع بدايات نشوء وظهور هذا العلم، فجاءت أغلب الدراسات فيه دراسات فقهية بحتة، ومع تطور الأبحاث فيه أصبح هذا العلم يوظف منهج التحليل الاقتصادي كمرحلة ثانية تلي مرحلة الفقه الاقتصادي، مستفيدا ذلك من مناهج علم الاقتصاد الوضعي، وبذلك حقق هذا الفرع من العلوم الشرعية التكامل والجمع بين منهج الأصالة والخصوصية الإسلامية (مرحلة الفقه الاقتصادي)، والمناهج المعاصرة المستفادة من علم الاقتصاد الوضعي (مرحلة التحليل الاقتصادي).

(65) انظر: عبد القادر بن حرز الله، ثبات المنهج وأثره على البحث في مقاصد الشريعة، ص316. فتحي حسن ملكاوي، التفكير المنهجي وضرورته، ص27.

خاتمة

وفي ختام هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

* - هناك مشكلة حقيقية تعانيها الدراسات الإسلامية حقيقة في مسألة المنهج على ثلاثة مستويات: المفهوم، التصنيف، والتوظيف.

* - أما على مستوى المفهوم، فإنه إذا كان العلماء والباحثون قد اتفقوا على معنى المنهج لغة؛ فإنهم اختلفوا في وضع مفهوم اصطلاحى له بين مضيق وحاصر لمفهومه وبين موسع، وبين متأثر بالنظرية الغربية للمفهوم وباحث عن التأصيل الإسلامى للمصطلح ووضعه في إطاره العقدي ونسقه المعرفى الإسلامى.

* - أما على مستوى التصنيف فتزداد مشكلة المنهج تحبسا في ظل التباين الواضح بين الباحثين في مجال الدراسات الإسلامية حول تصنيف موحد للمناهج، أو أسس متفق عليها تتحكم في التصنيف، بل تعددت الأسباب المتحكمة في التصنيف، وتعددت مع كل سبب تصنيفات الباحثين، فضلا عن تراوح هذا التصنيف بين التأثير بالنظرية الغربية واستنساخ نماذجها والبحث عن التأصيل الإسلامى.

* - أما على مستوى التوظيف؛ فتتعمق المشكلة أكثر حين لا يُراعى الباحثون قواعد تطبيق المناهج وتوظيفها، وعلى رأسها ملاءمة المنهج لطبيعة الموضوع أو الظاهرة محل الدراسة، خاصة حين تُفرض علينا مناهج مستنسخة لا تتلاءم والنسق المعرفى الذى تنتظم فيه الظاهرة، أو لا يتناسب المنهج أساسا مع طبيعة الموضوع، وما يترتب عليه من إخفاق في تحصيل النتائج والحقائق العلمية، فضلا بعد ذلك عن الخلط الرهيب للمناهج في استخدامات الباحثين بين المنهج الرئيس الذى ينبغي أن يطبع أغلب مراحل الدراسة وبين المناهج المساعدة التى يستعين بها الباحث لإتمام دراسته أو في بعض جزئياتها، دون أن نغفل عن مشكلة الثبات والاستقرار عند المناهج التراثية وعدم توظيف المناهج الحديثة والمعاصرة والاستفادة منها في تطوير مناهج الدراسات الإسلامية حتى توأكب متغيرات العصر.

وختاما نقول أن مشكلة المنهج هي مشكلة حقيقية تقف وراء تأخر ركب الأبحاث العلمية في مجال الدراسات الإسلامية، خاصة في ظل بحثها عن تحقيق التوافق بين مواكبة العصر وتطور العلم ومناهجه وبين الحفاظ على وحدة النسق المعرفى الإسلامى، فلا بد من تضافر جهود العلماء المخلصين والباحثين المجدّين - خاصة في عصرنا - من أجل وضع أطر هذا المنهج على جميع المستويات: مفهوما، وتصنيفا، وتوظيفا، وفي إطار خصائص منهجيتنا الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب:

- 1- أبجديات البحث في العلوم الشرعية، فريد الأنصاري، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، دط، 2008م.

- 2- أساسيات المنهج والخطاب في درس القرآن وتفسيره، محمد مصطفى، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط2، 2017.
- 3- أصول البحث العلمي ومناهجه، أحمد بدر، دار غريب للطباعة، القاهرة، نشر وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977م.
- 4- التراث والتجديد - موقفنا من التراث القديم- حسن حنفي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط5، 2002م.
- 5- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1427هـ، 2006م،
- 6- رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، محمود شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، دت.
- 7- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، شهاب الدين الألوسي، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ.
- 8- الصحاح في اللغة والعلوم، نديم مرعشلي، أسامة مرعشلي، دار الحضارة العربية، دط، دت.
- 9- في المنهجية والحوار، رشدي فكار، مطبعة أكدا، الرباط، توزيع مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1983م.
- 10- قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية، مجموعة من الباحثين، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1417هـ، 1996م.
- 11- قواعد أساسية في البحث العلمي، سعيد إسماعيل صيني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1994م.
- 12- كتابة البحث العلمي - صياغة جديدة- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، دار الشروق، جدة، ط5، 1414هـ، 1994م.
- 13- لسان العرب، جمال الدين بن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1999م.
- 14- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دط، 1399هـ، 1979م.
- 15- المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون، دون معلومات النشر.
- 16- مناهج البحث العلمي، عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977م.
- 17- منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليف وتحقيقا، فاروق حمادة، دار القلم، دمشق، ط1، 1421هـ، 2000م.
- 18- منهج البحث في العلوم الإسلامية، محمد الدسوقي، دار الأوزاعي، ط1، 1404هـ، 1984م.
- 19- منهجية البحث، ماتيو جيدير، ترجمة ملكة أبيض، تنسيق محمد عبد النبي السيد غانم، دون معلومات النشر، www.ucas.edu.ps.
- 20- منهجية البحث العلمي وضوابطه في الإسلام، حلمي عبد المنعم صابر، دار جرير للنشر والتوزيع، دط، 2010م.

21- منهجية البحث في العلوم الاجتماعية، إعداد وإشراف: نادية سعيد عيشور، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، دط، 2017.

22- نحو منهجية علمية إسلامية-توطين العلم في ثقافتنا- يعنى طريف الخولي، المؤسسة العربية للفكر والإبداع، بيروت، لبنان، ط1، 2017م.

23- نظرية الاعتبار في العلوم الإسلامية، عبد الكريم عكيوي، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، 1429هـ، 2008م.

24- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، علي سامي النشار، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1977م.

ثانيا: الأبحاث والمقالات العلمية:

25- أزمة العلوم الإسلامية في البنية والمنهج والخطاب، رضوان السيد، جريدة الشرق الأوسط، العدد: 11473 الثلاثاء 12 جمادى الأولى 1431هـ، 27 أبريل 2010م.

26- التفكير المنهجي وضرورته، فتحي حسن ملكاوي، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، السنة السابعة، العدد 28، ربيع 1423هـ، 2002م.

27- ثبات المنهج وأثره على البحث في مقاصد الشريعة، عبد القادر بن حرز الله، مجلة الإحياء، كلية العلوم الإسلامية، باتنة، العدد الخامس، 1423هـ، 2002م.

28- حول المنهجية الإسلامية - مقدمات وتطبيقات - سيف الدين عبد الفتاح، مجلة المسلم المعاصر العدد 100، 14 حزيران - يونيو - 2001م. almuslimalmuaser.org.

29- سؤال المنهج في التراث العربي الإسلامي، مصطفى العادل، منشور على الموقع: <https://diae.net>.

30- العلامة الشيخ عبد الرزاق عفيفي ومعالم منهجه الأصولي، عبد الرحمن السديس، مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، المملكة العربية السعودية، العدد 58، رجب - شوال 1420هـ.

31- في معنى منهج البحث العلمي ومنهجيته، صلاح عباس فقير، منشور بتاريخ: 1432/09/20هـ، الموافق ل: 2011/08/20 على الموقع: fiqh.islammessag.com.

32- مسألة المنهج في الخطاب الديني - رؤية نقدية - مسفر بن علي القحطاني، منشور بتاريخ: 2015/11/6 على الموقع www.alhayat.com.

33- مشروع تطوير مناهج البحث في العلوم الإسلامية، محمد الشامري، منشور على الموقع: www.nohoudh.org.

34- مناهج البحث العلمي في العلوم الشرعية، سعيد حليم، بحث مقدم إلى الندوة التكوينية " مناهج البحث في العلوم الشرعية" المنعقدة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق، بتاريخ: 1-2 ربيع الأول 1438هـ، الموافق ل: 1-2 ديسمبر 2016م.

- 35- منهج البحث العلمي بين جدل التصنيف وطرائق الاستخدام، عطية وليد، منشور ضمن كتاب: منهجية البحث في العلوم الاجتماعية.
- 36- المنهج العلمي المعاصر في ضوء القرآن الكريم، أحمد فؤاد باشا، منشور بتاريخ: 2010/06/28 على موقع موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة: www.quran-m.com.
- 37- نقد مناهج العلوم الإنسانية وخطوات صياغة مناهج إسلامية للعلوم الإنسانية، محمد أمزيان، منشور ضمن كتاب قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية.